

بيان المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان يرحب فيه بإصدار محكمة العدل الدولية
تدابير تحفظية جديدة تلزم إسرائيل فيها باتخاذ الإجراءات اللازمة والفعالة،
وبالتعاون مع الأمم المتحدة، لضمان دخول المساعدات إلى قطاع غزة دون
معوّقات وبلا تأخير، وذلك تنفيذاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية*
2024/3/28

الأورومتوسطي يرحب بالأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية لإسرائيل بضمان دخول
المساعدات لغزة دون معوقات

جنيف - يرحب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بإصدار محكمة العدل الدولية اليوم
الخميس، تدابير تحفظية جديدة تلزم إسرائيل فيها باتخاذ الإجراءات اللازمة والفعالة، وبالتعاون
مع الأمم المتحدة، لضمان دخول المساعدات إلى قطاع غزة دون معوقات وبلا تأخير، وذلك تنفيذاً
لالتزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية.

وقد أقرت المحكمة في قرارها الجديد بأن الفلسطينيين في قطاع غزة لم يعودوا يواجهون
خطر المجاعة فقط، بل أن المجاعة قد انتشرت بالفعل في القطاع، وأن الوضع الإنساني الكارثي الذي
كان يعيشه سكان قطاع غزة حين إصدارها لقرارها الأول في 26 كانون ثان/ يناير قد ازداد تدهوراً
بالفعل، وهذا ما دفعها إلى إصدار هذه التدابير الجديدة، حيث أن تدابيرها السابقة، بحسب نص
القرار، لا تستجيب على نحو كاف لهذه الأوضاع الإنسانية المستجدة.

وشملت التدابير التحفظية الجديدة إلزام إسرائيل بتوفير كافة الخدمات الأساسية
والمساعدات الإنسانية الملحة لسكان قطاع غزة، بما في ذلك توفير الغذاء والماء والكهرباء والوقود
والمأوى والملابس ومتطلبات النظافة والصرف الصحي، بالإضافة إلى الإمدادات الطبية والرعاية
الطبية، وبكافة الوسائل، بما في ذلك زيادة القدرة وعدد نقاط المرور البرية والحفاظ على فتحها
طوال الوقت اللازم.

ويشدد الأورومتوسطي على أهمية تأكيد محكمة العدل الدولية أنه على إسرائيل ملزمة
بضمان عدم ارتكاب جيشها انتهاكات لحقوق الفلسطينيين في قطاع غزة، باعتبارهم مجموعة
محمية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، بما في ذلك منع إيصال
المساعدات الإنسانية بأي طريقة كانت، وأن على إسرائيل تقديم تقرير إلى المحكمة بشأن التدابير
التي ستتخذها خلال شهر من تاريخ اليوم.

* المصدر: المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

وكان المرصد الأورومتوسطي أصدر قبل ثلاثة أيام تقريراً بعنوان "شهران على قرار محكمة العدل الدولية حول غزة: إمعان في الإبادة الجماعية وغياب للمساءلة"، أكد فيه أن إسرائيل لم تلتزم بقرار محكمة العدل الدولية طوال فترة الشهرين التاليين لإصداره، واستمرت في تنفيذ جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة على نحو متواصل منذ السابع من تشرين أول/ أكتوبر الماضي.

وقدم المرصد في تقريره ما وثقه من أدلة ومشاهدات حول مواصلة إسرائيل ارتكاب مختلف أشكال جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، ومقارنتها بما ورد في التدابير التحفظية الستة التي حكمت بها محكمة العدل الدولية.

وأشار الأورومتوسطي إلى أن قرار محكمة العدل الدولية الذي صدر في 26 كانون ثانٍ/ يناير، الذي ألزم إسرائيل باتخاذ تدابير تحفظية محددة لمنع ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، جاء بعد أن وجدت المحكمة أساساً معقولاً للاعتقاد بأن الأفعال التي ترتكبها إسرائيل في القطاع منذ السابع من تشرين أول/ أكتوبر الماضي من المحتمل فعلاً أن تصل إلى حد ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وفقاً للتعريف الوارد في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

وأكد التقرير على أنه وبعد عمل فريق الأورومتوسطي في رصد وتوثيق الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة منذ أكثر من خمسة أشهر، ومراقبة مدى التزامها بقرار المحكمة خلال هذه المدة، بات من الثابت أن إسرائيل لم تلتزم البتة بهذا القرار، وانتهكت غالبية التدابير التحفظية الواردة فيه، واستمرت في تنفيذها لجريمة الإبادة الجماعية بذات الوتيرة التي سبقت القرار، من خلال ارتكاب شتى أشكال وأفعال الإبادة الجماعية بقصد إهلاك الفلسطينيين بصفاتهم القومية والعرقية هذه.

وتناول التقرير أوجه عدم التزام إسرائيل بمختلف التدابير التحفظية التي فرضت عليها، منها التدبير الخاص بمنع أعمال الإبادة، بما في ذلك استمرار جرائم قتل المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة على نحو منهجي وواسع النطاق، وقيام الجيش الإسرائيلي باستهدافهم بالهجمات العسكرية، خاصة فيما بات يعرف بمجازر الطحين، التي راح ضحيتها حتى 23 أيار/مارس 563 فلسطينياً وإصابة 1523 آخرين، وفق لما وثقه الأورومتوسطي، شملت هذه الإحصائية المدنيين منتظري المساعدات، والعاملين والمسؤولين عن تنظيم وحماية المساعدات وتوزيعها في قطاع غزة. وتطرّق التقرير للجرائم التي استمرت إسرائيل بارتكابها بهدف إلحاق الأذى البدني والمعنوي الجسيم بالفلسطينيين في قطاع غزة، وبخاصة الحرمان من الرعاية الصحية، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، والعنف الجنسي، واستخدام الأسلحة المحظورة والعشوائية وشديدة التدمير. كما استعرض التقرير الجرائم التي ما تزال إسرائيل ترتكبها بهدف فرض أحوال معيشية يقصد بها التسبب عمداً في الإهلاك المادي للفلسطينيين في قطاع غزة، وعلى رأسها التهجير القسري، والتجويد، وجعل القطاع مكاناً غير قابل للحياة والسكن، ومحو الهوية الفلسطينية للقطاع،

من خلال التدمير المنهجي لمصادر الدخل والبنى التحتية والأعيان المدنية والممتلكات الخاصة، وتعتمد توجيه هجمات عسكرية ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية والتعليمية والفنية والعلمية والآثار التاريخية، والمستشفيات، وأماكن تجمع المرضى والجرحى. هذا إلى جانب استمرار الجرائم الأخرى التي ترتكبها إسرائيل بهدف تشتيت الأسر الفلسطينية ومنع الإنجاب لديها.

وعلى ضوء ذلك وفي أعقاب التدابير الصادرة عن المحكمة العدل الدولية اليوم، فإن المرصد الأورومتوسطي يجدد دعوته إلى المجتمع الدولي بالاضطلاع بالتزاماته القانونية الدولية بوقف جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد سكان قطاع غزة منذ السابع من تشرين أول/أكتوبر الماضي، وتفعيل أدوات الضغط الحقيقية لإجبار إسرائيل على التوقف عن ارتكاب كافة جرائمها فورا، والضغط عليها للامتثال لقواعد القانون الدولي ولقرارات محكمة العدل الدولية لحماية المدنيين الفلسطينيين من خطر الإبادة الجماعية في قطاع غزة، بما في ذلك وقف كافة أشكال الدعم السياسي والمالي والعسكري لإسرائيل في عدوانها على قطاع غزة، ومحاسبتها ومسائلتها عن جميع جرائمها.

كما يجدد الأورومتوسطي دعوته إلى تشكيل ضغط دولي فوري على إسرائيل من أجل وقف تنفيذها لجريمة تجويع السكان قطاع غزة، ورفع الحصار بشكل كامل عن قطاع غزة، ووضع الآليات المناسبة لضمان وصول الإمدادات الإنسانية بشكل آمن وفعال وسريع، واتخاذ التدابير الجدية للتصدي للمجاعة الآخذة بالانتشار السريع في القطاع.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>